جواب أبي بكر الخطيب
عن سؤال بعض أهل دمشق في الصفات

أخبرنا الشَّيخ أبو طالبٍ المبارك بن عليٍّ الصَّيرفيُّ[1] إذناً؛ قال: أنبأنا أبو الحسن محمَّد بن مرزوق بن عبدالرزَّاق الزَّعفراني[2] قراءة عليه وأنا أسمع في ربيع الأوَّل من سنة ستٍّ وخمس مئة؛ قال: أنبأنا الخطيب الحافظ أبو بكر أحمد بن عليٍّ البغداديُّ[3]؛ قال: كتبَ إليَّ بعض أهل دمشق يسألني عن مسائل ذكرها؟ فأجبتُه عن ذلك، وقرأه لنا في جواب ما سُئل عنه، فقال:

وقفتُ على ما كتب به الشيخ الفاضل أدامَ اللهُ تأييده وأحسن توفيقَه وتسديدَه، وسكنت إلى ما تأدَّى إليَّ من علم أخباره أجراها اللهُ على إيثارِه، وأجبتُه بما له جواب نفع ووفاق اختياره، وأسأل الله العصمةَ من الخطإ والزَّلل، والتَّوفيق لإدراك صواب القول والعمل، بمنِّه ورحمته.

---

(١) في «ذيل تاريخ بغداد» (١٥ / ٣٣٧): «كان ثقةً، توفي سنة (٥٦٢هـ)». وانظر: «السير» (٢٠ / ٤٨٧).

(٢) في «المنتظم» (٩ / ٢٤٩) لابن الجوزي: «كان سماعه صحيحاً، وكان ثقة له فهم جيِّد، وكتب تصانيف الخطيب وسمعها».

وقال الصَّفدي في «الوافي بالوفيات» (٥ / ١٦): «كان شيخاً، فاضلاً، ورعاً، ديِّناً، على طريق السَّلف». وانظر: «السير» (١٩ / ٤٧١ - ٤٧٢).

(٣) انظر ترجمة الخطيب في: «سير أعلام النبلاء» (١٨ / ٢٧٠ - ٢٩٧).

أمَّا الكلامُ في الصِّفات؛ فإنَّ ما رُوِيَ منها في السُّنن الصِّحاح؛ مذهب السَّلف رضوانُ[1] اللهِ عليهِم إثباتها وإجراؤها على ظواهرها[2]، ونفي الكيفيَّة والتَّشبيه عنها.

وقد نفاها قومٌ، فأبطلوا ما أثبتَه اللهُ سبحانَه.

وحقَّقها من المثبِتينَ قومٌ[3]، فخرجوا في ذلك إلى ضربٍ من التَّشبيه والتَّكييف.

والقصدُ[4] إنَّما هو سلوك الطَّريقة المتوسِّطة بين الأمرين، ودين الله [تعالى][5] بين الغالي فيه والمقصِّر عنه.

والأصل في هذا[6] أنَّ الكلامَ في الصِّفاتِ فرعٌ على الكلامِ[7] في الذَّات، ويَحْتَذي[8] في ذلك حَذْوه ومثاله.

فإذا[9] كان معلوماً[10] أنَّ[11] إثبات ربِّ العالمين عزَّ وجلَّ إنَّما هو إثبات

---

(١) في «ذم التأويل» (ص ١٥) لابن قدامة: «رضي».

(٢) في «ذم التأويل» (ص ١٥): «ظاهرها».

(٣) في «السير» (١٨ / ٢٨٤) و«التذكرة» (٣ / ١١٤٣): «قوم من المثبتين»، وهو الذي كان موجوداً في المخطوطة، ثم ضُرِبَ عليه، وكتب بدله المثبت أعلاه.

(٤) في «تذكرة الحفاظ» (٣ / ١١٤٣): «والفصل».

(٥) زيادة من «السير» (١٨ / ٢٨٤).

(٦) سقطت كلمة «هذا» في «العلو» (ص ٣٢٦).

(٧) في «التذكرة» (٣ / ١١٤٣) و«السير» (١٨ / ٢٨٤): «فرع الكلام»؛ بلا: «على».

(٨) في «العلو» (ص ٣٢٧): «نحتذي».

(٩) في «العلو» (ص ٣٢٧) و«التذكرة» (٣ / ١١٤٣): «وإذا».

(١٠) في «التذكرة» (٣ / ١١٤٣) و«السير» (١٨ / ٢٨٤): «معلوم»، وهو خطأ؛ كما نبَّه عليه محقِّق «السير».

(١١) سقطت من كتاب «العلوّ» (ص ٣٢٧).

وجـود لا إثبـات كيفيَّة[1]؛ فكذٰلك إثبات صفاته إنَّما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف.

فإذا قُلنا: للهِ تعالى[2] يدٌ، وسمعٌ، وبصرٌ؛ فإنَّما هي[3] [إثبات][4] صفات أثبتها الله تعالى لنفسه، ولا نقولُ: إنَّ معنى اليد القدرة، ولا إنَّ معنى السَّمعِ والبصرِ العلمُ، ولا نقول: إنَّها جوارح [وأدواتٌ للفعل][5]، ولا نشبِّهُها[6] بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل[7].

ونقـول: إنَّما وجب[8] إثباتُها لأنَّ التَّوقيف ورد بها، ووجب نفي التَّشبيه عنها؛ لقوله تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وهُوَ السَّميعُ البَصيرُ﴾[9]، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ولَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحدٌ﴾[10].

---

(١) في «ذم التأويل» (ص ١٥): «لا إثبات تحديد وتكييف».

(٢) لفظتا «لله تعالى» ساقطتان من كتاب «العلو» (ص ٣٢٧).

(٣) في «العلو» (ص ٣٢٧) و«ذم التأويل» (ص ١٥): «هو».

(٤) زيادة من «العلو» (ص ٣٢٧) و«ذم التأويل» (ص ١٥).

(٥) زيادة من «العلو» (ص ٣٢٧).

(٦) في «العلو» (ص ٣٢٧): «ولا تشبيهاً».
قال المعلق: «لعل أصله: ولا نشبهها».
قلت: هو كذٰلك جزماً؛ كما في المخطوطة هنا.

(٧) في «ذم التأويل» (ص ١٥): «الفعل».

(٨) في بعض نسخ «ذم التأويل»: «ورد».

(٩) الشورى: ١١.

(١٠) الإخلاص: ٤.
قال الـذهبي في «العلو» (ص ٣٢٧) بعد هٰذا: «وقال نحو هٰذا القول قبل الخطيب أحد الأعلام، وهٰذا الذي علمت من مذهب السَّلف، والمراد بظاهرها؛ أي: لا باطن لألفاظ الكتاب والسنة غير ما وضعت له؛ كما قال مالك وغيره: «الاستواء معلوم». وكذٰلك القول في السمع والبصر والعلم والكلام والإرادة والوجه ونحو ذٰلك، هٰذه الأشياء معلومة، فلا تحتاج إلى بيان وتفسير، لكن =

ولمَّا تعلَّق أهل البدع على عيب أهل النَّقل برواياتهم هٰذه الأحاديث، ولبَّسوا على مَن ضَعُفَ علمه بأنَّهم يروون ما لا يليقُ بالتَّوحيد ولا يصحُّ في الدِّين، ورَمَوْهم بكفر أهل التَّشبيه وغَفلةِ أهل التَّعطيل[1]؛ أُجيبوا بأنَّ في كتاب الله تعالى آيات محكمات يُفهم منها المراد بظاهرها، وآيات متشابهات لا يوقَف على معناها إلَّا بردِّها إلى المحكم، ويجب تصديقُ الكلِّ، والإيمان بالجميع؛ فكذٰلك أخبار الرَّسول ﷺ جارية هٰذا المجرى، ومنزَّلة على هٰذا التَّنزيل؛ يردُّ المتشابهُ منها إلى المحكَم، ويُقبلُ الجميع.

وتنقسم الأحاديث المرويَّة في الصِّفات ثلاثة أقسام:

أ ـ **منها أخبار ثابتة**: أجمع أئمَّةُ النَّقل على صحَّتها؛ لاستفاضتها، وعدالة ناقليها؛ فيجبُ قَبولُها، والإيمانُ بها، مع حفظِ القلبِ أنْ يسبِق إليه اعتقادُ ما يقتضي تشبيهَ اللهِ بخلقِه، ووصفِه بما لا يليقُ به من الجوارِح والأدوات، والتغيُّر والحركات.

= الكيف في جميعها مجهول عندنا، والله أعلم».

واعلم أن قول الخطيب: «أما الكلام في الصفات . . . » إلى قوله تعالى: ﴿ولم يكن له كفواً أحد﴾: أخرجه ابن قدامة في «ذم التأويل» (ص ١٥)، ومن طريقه الذهبي في «العلو» (ص ٣٢٦)؛ قال: أخبرنا إسماعيل بن عبدالرحمٰن العدل: أنبأنا عبدالله بن أحمد الفقيه (هو ابن قدامة) به: (فذكره).

وتابع الصيرفيَّ الحافظ أبو طاهر السلفي. أخرجه الذَّهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣ / ١١٤٢) و«السير» (١٨ / ٢٨٢)؛ قال: أخبرنا أبو علي بن الخلال: أنا جعفر (هو أبو الفضل الهمداني): أنا أبو طاهر الحافظ: نا محمد بن مرزوق الزعفراني به: (فذكره).

(١) قال أبو حاتم الرازي: «علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل السنة حشوية؛ يريدون إبطال الآثار، وعلامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبِّهة، وعلامة القدرية تسميتهم أهل الأثر مجبرة، وعلامة المرجئة تسميتهم أهل السنة مخالفة ونقصانية، وعلامة الرافضة تسميتهم أهل السنة ناصبة، ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد، ويستحيل أن تجمعهم هٰذه الأسماء». «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٢ / ١٧٩) للالكائي.

ب ـ **والقسم الثَّاني**: أخبار ساقطة، بأسانيد واهية، وألفاظ شنيعة، أجمع أهل العلم بالنَّقل على بطولها؛ فهٰذه لا يجوز الاشتغال بها، ولا التَّعريج عليها[1].

ج ـ **والقسم الثالث**: أخبار اختلفَ أهلُ العلم في أحوال نقَلَتِها، فقبِلَهم البعض دون الكلِّ؛ فهٰذه يجب الاجتهاد والنَّظر فيها؛ لتلحق بأهل القَبول، أو تُجعَلَ في حيِّز الفساد والبطول[2].

وأمَّا تعيينُ الأحاديث[3]؛ فإنِّي لم أشتغل بها، ولا تقدَّم منِّي جمعٌ لها، ولعلَّ ذٰلك يكون فيما بعد إنْ شاءَ اللهُ[4].

---

(١) قال ابن قدامة في «ذم التأويل» (ص ٤٧): «ينبغي أن يُعلم أن الأخبار الصحيحة التي ثبتت بها صفات الله تعالى هي الأخبار الصحيحة الثابتة بنقل العدول الثقات التي قَبِلها السلف ونقلوها ولم ينكروها ولا تكلموا فيها، وأما الأحاديث الموضوعة التي وضعتها الزنادقة ليلبِّسوا بها على أهل الإسلام أو الأحاديث الضعيفة إمَّا لضعف رواتها أو جهالتهم أو لعلة فيها؛ فلا يجوز أن يُقال بها، ولا اعتقاد ما فيها، بل وجودها كعدمها، وما وضعته الزنادقة فهو كقولهم الذي أضافوه إلى أنفسهم . . . وليعلم أنَّ من أثبت لله تعالى صفة بشيء من هٰذه الأحاديث الموضوعة؛ فهو أشدُّ حالاً ممن تأوَّل الأخبار الصحيحة، ودين الله تعالى هو بين الغالي فيه والمقصِّر عنه، وطريق السلف رحمة الله عليهم جامعة لكل خير، وفَّقنا الله وإيَّاكم لاتباعها وسلوكها».

(٢) قال الشيخ الألباني في «مختصر العلو» (ص ٤٩) ـ بعد إيراده جواب الخطيب هٰذا ـ: «فاحفظ هٰذا الأصل من الكلام في الصفات، وافهمه جيِّداً؛ فإنه مفتاح الهداية والاستقامة عليها، وعليه اعتمد الإمام الجويني حين هداه الله تعالى لمذهب السَّلف في الاستواء وغيره؛ كما تقدَّم ذكرُه عنه، وهو عمدة المحقِّقين كلهم في تحقيقاتهم لهٰذه المسألة؛ كابن تيمية وابن القيِّم وغيرهما».

(٣) لعلَّ الخطيب يريد بها الأحاديث المرويَّة في الصفات، والتي قسَّمها ثلاثة أقسام، فأفصح عن نيته في تأليف كتاب يجمعها؛ فهل تمَّ له ذٰلك؟ المراجع التي ترجمت للخطيب لم تذكر له هٰذا الكتاب، والله أعلم.

(٤) وجواب الخطيب هٰذا يدلُّ على سلفيَّته في المعتقد، وانظر عن عقيدة الخطيب ما كتبه المعلِّمي في «التنكيل» (١ / ١٢٦ ـ ١٢٧).

السَّماعات

الأوَّل: سَمِعَ ما في هٰذه الورقة والتي قبلها على الشيخ الصَّالح أبي الحسن علي بن أبي عبيدالله بن علي بن المقيَّر البغدادي[1] أثابه اللّٰه الجنَّة؛ بإجازته من الحافظ ابن ناصر ومن أبي طالب الصَّيرفيّ المـذكـورين في أوَّلهـا، وإجـازته أيضاً لذٰلك من أبي المعالي الفضل بن سهل الإسفراييني[2] عن أبيه إجازة؛ بقراءة أبي محمَّد عيسى بن عبدالله بن عبدالله بن قدامة المقدسيّ ـ عفا الله عنه ـ الفقهاء:

ــ أبو القاسم عبدالرحمٰن بن برد بن محمد الثعلبي.

ــ وأبو المرجَّا سالم بن ثمال بن عنان الفرضي.

ــ وأبو عبدالله محمَّد بن عبدالرحيم بن عبدالواحد المقدسي.

ــ وابن أخته عبدالرحمٰن بن علي بن أحمد.

ــ وساعد بن سعد الدِّين ثلاج.

ــ والقاضي أبو عمر.

ــ وعثمان بن جبريل بن مروان.

ــ وأحمد بن محمَّد بن الزَّين. . .

في سابع شعبان سنة ثلاث وثلاثين وست مئة بجامع دمشق.

كتبه أبو حسَّان بن محمَّد بن حمدان بن فراج النَّميري، وصحَّ.

الثاني: كذٰلك سمع ما في هٰذه الورقة والتي قبلها على الشيخة الصالحة العابدة المجتهدة المحسنـة بركـة النِّسـوة الصَّـالحـات أمّ عبدالله زينب بنت أبي العبَّاس أحمد بن عبدالرحيم بن عبدالواحد المقدسي الصَّالحيَّة[3] جزاها الله خيراً؛ بإجازتها من ضوء الصَّباح عجيبة بنت أبي بكر

(١) وصفه الذهبي قائلاً: «الشيخ، المسند، الصالح، رحلة الوقت. . . توفي سنة (٦٤٣هـ)». «السير» (٢٣ / ١١٩).

(٢) قال في «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» (١٩ / ٢١٥): «الواعظ، كان يعرف بالأمير الحلبي، ولد بديار مصر، ونشأ ببيت المقدس، وقدم دمشق مع والده، وكان والده محدِّثاً مشهوراً».

وقال الذهبي في «سيره» (٢٠ / ٢٢٦): «قال السَّمعاني: يتَّهم بالكذب في لهجته، وسماعه صحيح. قلت (الذَّهبي): روى عنه السَّمعاني، وابن عساكر، وآخر من روى عنه بالإجازة ابن المقيّر، مات في (٥٤٨هـ)».

(٣) محدِّثة جليلة؛ قال الذَّهبي: «كانت ديِّنة، خيِّرة، روت الكثير، توفيت سنة (٧٤٠هـ)». انظر: «الدرر الكامنة» (٢ / ٢٠٩ ـ ٢١٠)، و«أعلام النساء» (٢ / ٤٦ ـ ٥١).

محمد بن أبي غالب بن أحمد الباقداري البغدادية[1]، بإجازتها من أبي الفرج مسعود بن الحسن بن القاسم بن الفضل بن أحمد بن أحمد الثَّقفي[2]؛ بإجازته من أبي بكر الخطيب رحمه الله: محمَّد بن عبدالله بن أحمد بن عبدالله بن أحمد بن محمَّد بن إبراهيم بن أحمد بن عبدالرحمٰن بن إسماعيل بن منصور بن عبدالرحمٰن المقدسيّ عفا الله عنه؛ بقراءته، وهٰذا خطُّه، في يوم السَّبت تاسع وعشرين ذي الحجَّة من سنة ثلاثين وسبع مئة بمنزلها بدمشق، ثم قرأ عليها بالسَّند المذكور في ليلة الأربعاء ثالث محرَّم سنة إحدى وثلاثين وسبع مئة مع بقيَّة جواب الخطيب المذكور في غير هٰذا الموضع.

* * * * *

(١) قال ابن العماد في «شذرات الذهب» (٥ / ٢٣٨): «سمعت من عبدالحق وعبدالله ابني منصور الموصلي، وهي آخر مَن روى بالإجازة عن مسعود والرستمي وجماعة»، توفيت سنة (٦٤٧هـ). وانظر: «أعلام النساء» (٣ / ٢٥٧ ـ ٢٥٨).

(٢) قال الذهبي في «سيره» (٢٠ / ٤٦٩): «الشيخ، المعمَّر، الفاضل، مسند العصر، أبو الفرج الثَّقفي الأصبهاني . . . روى الكثير بإجازة أبي الغنائم بن المأمون وأبي بكر الخطيب، توفي سنة (٥٦٢هـ)».